متغير التنمية السياسية

وعلاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية

عـــــمر مـحـــوز

أستاذ مساعد قسم –أ–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة وهران –2– محمد بن احمد

ملخص:

«تقارب هذه الدراسة موضوعها وتعالجه من منظور معاناة دول العالم الثالث من آفة التخلف السياسي التي مثلت بيئة مولدة لمظاهر تدهور الأخلاق السياسية، الأمر الذي عطل محاولات إرساء قواعد الحكم الراشد ومن هذا المنطلق يكون النقيض لذلك الوضع المعبر عن استشراء ظاهرة التخلف الشامل، عمليات التنمية الشاملة التي لا تقل ضمنها التنمية السياسية أهمية عن التنمية الاقتصادية.

بناء على ما سبق نعتزم في هذه الدراسة محاولة الإجابة عن الإشكال الرئيسي المتعلق بالبحث في طبيعة الأثر المترتب عن عمليات التنمية السياسية كمتغير وسيط في علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية. وتبعا لذلك نستقصي مدى حاجة الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث لعلميات التنمية السياسية، ومن ثمة نستقرأ طبيعة الآليات التنموية الواجب تأصيلها سياسيا على مستوى هذه الأنظمة».

مقدمة:

منذ أن شهد القرن 20 ميلادي ظهور مجموعة الدول الحديثة العهد بالاستقلال والمعروفة بداية بـ (دول العالم الثالث) ثم بعده بـ (الدول المتخلفة) ليتم تلطيف النعت بـ (الدول النامية أو السائرة في طريق النمو)، منذ ذلك الحين وأوضاع هذه الدول موضع عناية واهتمام الساسة والأكاديميين داخل هذه الدول وخارجها، قصد تحديد خصائصها والكشف عن مشكلاتها والتعرف على أسباب تدني قدراتها وأدائها، جزئيا وكليا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. إلا أن مرور عقود عديدة من الزمن، تراكمت خلالها نتائج تلك الجهود وتتابعت السياسات المتعلقة بها لم يأت بجديد، فلم يتغير شيء حقيقي في أوضاع

هذه الدول ولم تقدر على حل أي من تلك المشكلات التي تولدت معها إن لم تصبح أكثر اتساعا وعمقا من ذي قبل، وأشد تعقيدا وأعصى على المعالجة مما كانت عليها في بدايتها، ولعل من أبرز تلك المشكلات "تدهور الأخلاق السياسية" الذي مس المجتمع السياسي بمؤسساته وعملياته داخل تلك الأنظمة.

ومن ذلك تحاول هذه الدراسة البحث في تفاصيل بيئة التخلف السياسي لدول العالم الثالث التي مثلت إطارا وحيزا سمح بسهولة انتشار مظاهر تدهور حال الأخلاق السياسية في سياق تفاعلات المجتمع السياسي بكل فواعله، الأمر الذي صعب وعطل بشكل من الأشكال أو ربما أجهض محاولات ترسيخ آليات الحكم الراشد.

بناء على ما سبق نعتزم في هذه الدراسة محاولة الإجابة على الإشكال الرئيسي التالي: **ما هي طبيعة الأثر الذي تحدثه وتمارسه عمليات التنمية السياسية ضمن العلاقة التي تربط الحكم الراشد بآليات أخلقة الحياة السياسية؟**.

وتأسيسا عليه اهتدينا إلى طرح تساؤلات فرعية من صلب الإشكال الرئيسي على النحو التالي:

- هل هناك حاجة لدى الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث لعمليات التنمية السياسية؟
- ما هي طبيعة الآليات التنموية الواجب تأصيلها سياسيا على مستوى هذه الأنظمة؟
- ما هو الأسبق اللازم لإجراء تحولات سياسية، إرساء قواعد الحكم الراشد أم ترسيخ آليات لأخلقة الحياة السياسية؟ بمعنى هل الحكم الراشد هو الذي يساهم في أخلقة الحياة السياسية، أم أن هذه الأخيرة هي التي تهيئ الظروف اللازمة لترشيد الحكم؟.

وكإجابات أولية لهذه الإشكالات سنحاول عن طريق البحث التحقق من مدى صحة الافتراضات التالية:

- التنمية السياسية ضرورة ملحة لتجاوز أنظمة العالم الثالث أزمات التخلف التي يجسد تدهور الأخلاق السياسية أحد صورها.
- تمثل مشاركة المواطنين في العمليات السياسية على مختلف مستوياتها أوسع صيغ الإسهام المجتمعي للنهوض السياسي.
- تمثل التنمية السياسية متغيرا مستقلا مؤثرا على كل من رجاء إرساء قواعد الحكم الراشد ومساعي أخلقة الحياة السياسية.

أما عن الإطار المنهجي للدراسة فإنه وعملا بأبجديات مفهوم الأساس المعتمد للدراسة "التنمية السياسية" وبالنظر إلى اعتبارات منهجية وعملية سنأتي على ذكرها، اعتمدنا إضافة إلى أداة التحليل "اقتراب الثقافة السياسية" لصاحبه **جابرييل آلموند Gabriel Almond** –المنتمي إلى المدرسة الوظيفية– والذي أدخله إلى نطاق التحليل السياسي العام 1956 عندما نشر مؤلفا له بعنوان "**الثقافة السياسية**". حيث اعتمد هذا الاقتراب "التنمية السياسية" آلية محورية لتغيير حال المجتمعات السياسية.

أهمية وأهداف الدراسة:

كثيرة هي تلك النقاط المعبرة عن أهمية هذه الدراسة والأهداف المسطرة منها، لكننا سنكتفي بذكر نقطتين رئيسيتين من كل ذلك:

1- فيما يخص الأهمية فإنه وفي ظل احتدام العلمي والعملي حول سبل تجاوز معضلة التخلف السياسي، والذي توفرت شروطه وموجباته في الوقت الذي انعدمت وغابت فيه الآليات المناسبة له، وجدنا أن عمليات التنمية السياسية (بمحاكاة التجربة اقتصاديا) تعبر عن أطر أكثر أهمية وملائمة لتحول لأنظمة الدول المتخلفة سياسيا.

2- أما فيما تعلق بالأهداف فإننا سنحاول في المقام الأول بلورة مقاربة منهجية وبعدها عملية لأخلقة الحياة السياسية من خلال تفعيل آليات التنمية السياسية قصد توفير البيئة الحاضنة لمواصفات ومعايير إرساء وتعزيز قواعد الحكم الراشد.

لأجل ذلك وتبعا لما جاء في الإطار العام للدراسة ارتأينا إلى اعتماد تقسيم للدراسة مشكل من أربع محاور رئيسية نذكرها على النحو، التالي:

- أولا: معضلة التخلف السياسي، المظاهر والتداعيات.
- ثانيا: التنمية السياسية، أهميتها ومقوماتها العملية.
- ثالثا: جدلية علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية.
- رابعا: المشاركة السياسية والآثار المترتبة عن تفعيلها كآلية للتنمية السياسية.

أولا: معضلة التخلف السياسي، المظاهر والتداعيات.

في سياق الجهود النظرية والعملية لمقاربة مشكلات العالم الثالث والتعاطي معها، جاءت نشأة مفهوم التخلف كصياغة اصطلاحية تعكس الطبيعة السلبية لتلك المشكلات وتعبر عنها، ثم شاع استخدامه كصفة سلبية لصيقة بالدول التي تعاني مثل هذه المشكلات، لتظهر في الأدبيات السياسية مسميات مثل (الدول المتخلفة والمجتمعات المتخلفة)، ومفهوم التخلف يشير إجمالا إلى ظاهرة ذات بعدين هما:

البعد الأول: إيجابية الأوضاع في الدول الرأسمالية الغربية وسلبيتها في الدول الحديثة العهد بالاستقلال، والمقارنة بينهما على أساس أن الإيجابي هو النموذج القياسي والأداة المعيارية للسلبي، لتكون نتيجة ذلك التمييز بين الأولى "كدول متقدمة" والثانية "كدول متخلفة".

البعد الثاني: التشوهات التكوينية والإختلالات البنيوية والوظيفية في دول العالم المتخلفة بحكم معاناتها من الآثار الناجمة عن المسارات السلبية لسياقات تطورها التاريخي وظروفها الذاتية القديمة والجديدة، المباشرة وغير المباشرة[1].

وإذا كان هناك من اختلاف بشأن حدود التخلف ومعاييره ومظاهره، فمن المؤكد أن هناك اتفاقا على طبيعته الشاملة والمركبة كظاهرة تعم بآثارها الضارة كل أنظمة المجتمع ومؤسساته أفقيا وعموديا، وتطال بنتائجها السلبية كافة نواحي الحياة الإنسانية وفي أكثر مفرداتها جزئية وتفرعا[2]. إن المشكلات السياسية الخاصة التي لاحظ العديد من الباحثين معاناة المجتمعات المتخلفة من اتساع نطاقها وتنوع مظاهرها وأبعادها وتعدد آثارها السلبية وأضرارها، تشمل قائمة طويلة تمثل محصلة لتدهور الأخلاق السياسية والتي تبدأ بفقدان النظم السياسية لشرعيتها، ومعاناتها من عدم الاستقرار، ومحدودية التخصص الوظيفي واتساع المفرط، مرورا بضعفها وقلة فاعليتها وافتقارها إلى الإجراءات المؤسسية السليمة والمستقرة لتداول السلطة أو تعطيلها لصيغ المشاركة السياسية وآلياتها وعجزها عن تجسيد المصالح العامة لمواطنيها، وافتقارها للقواعد العادلة لتوزيع الأدوار والموارد وتنظيم علاقات الحقوق والواجبات، وتدخلها المفرط في حركة المجتمع ونشاطاته[3]، بما يحول بمختلف

1- علي عباس مراد، **المجتمع المدني والديمقراطية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000، ص ص 13-16.

2- علي الدين هلال، **نحو إطار نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي**، مجلة قضايا عربية، بيروت: ب.د.ن، العدد 1، 1981، ص 17.

3- محمد زاهي بشير المغيربي، **التنمية السياسية والتنمية المقارنة: قراءات مختارة**، بنغازي: جامعة قاريونس، 1998، ص 143.

الأشكال دون الارتقاء بقدرات النظام السياسي على النحو الذي يمكن أطياف المجتمع المدني المختلفة من المساهمة في العمليات السياسية كل حسب اختصاصه ودوره.

وقد تعددت المسميات التي أطلقت على المشكلات السياسية للدول المتخلفة والتي تعاني من تدهور حاد في مواصفات الأخلاق السياسية، فأسماها جابرييل آلموند Gabriel Almond "تحديات التنمية السياسية" (Challanges) وأطلق عليها روسو Rosseau تسمية "متطلبات التنمية السياسية" (Requirements)، واتفق لوسيان باي Lucian Pye مع لجنة السياسة المقارنة الأمريكية على النظر إلى تلك المشكلات بوصفها "أزمات التنمية السياسية" (Crisis) والتي حددتها اللجنة بخمس أزمات[1] أضاف إليها باي Pye أزمة الاندماج، نذكرها على النحو التالي:

1- أزمة الهوية:

وهي الأزمة الناجمة عن غياب الهوية السياسية الوطنية الموحدة والمشتركة بين أفراد المجتمع السياسي، مما يضعف لديهم الإحساس بالانتماء لهذه الدولة والولاء لها، في المقابل حضور وقوة إحساسهم بالانتماء والولاء للجماعات الفرعية المرتبطين بها (إثنيات، طبقات، أقاليم...)[2]. الأمر الذي يجعل الوحدة الوطنية للدولة مهددة بالانهيار.

2- أزمة الشرعية:

وهي الأزمة الناجمة عن افتقار النظام السياسي للشرعية في صورها المجتمعية أو القانونية أو الإنجازية أو الأخلاقية أو كلها معا، وعجزه عن تجسيد الإرادة الاجتماعية والتعبير عنها، نظرا لعدم صدوره عن هذه الإرادة ابتداء أو فشله في تحقيق قيمها وأهدافها لاحقا، ومن ثم يرفض المجتمع الخضوع الإرادي لسياسات هذا النظام وقطيعته معه ومعارضته له[3]. وإذ أن أي نظام سياسي لا يملك أن يستغني عن حاجته للشرعية[4]، فإنه سيتحول وفق عرف السياسة المدنية الحديثة بمؤسساته وسلوكاته في ظل ذلك الوضع من افتقاده شرعية الميلاد

1- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق، ص 186.

2- علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 22.

3- المرجع نفسه، ص 23.

4- عبد الإله بلقزيز، ورقة عمل قدمت لحلقة نقاشية بعنوان: **أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي**، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 378، أوت 2010، ص 88.

(في حال عدم توصله إلى السلطة بطرق دستورية وديمقراطية) ومشروعية التواجد، إلى مكون غريب داخل الدولة غير متطابق الخصائص مع مجتمعه السياسي، مهدد في أي لحظة بالزوال.

3- أزمة المشاركة:

وهي الأزمة الناجمة عن شكلية أو انعدام التشريعات والمؤسسات والآليات الضامنة للمشاركة الشعبية في العمليات السياسية، وعدم استجابة النظام السياسي للمطالب المتزايدة لتحقيق هذه المشاركة وتفعيلها، لتصبح العملية السياسية منفصلة عن الإرادة الشعبية ومتعارضة معها، وبذلك يكون القمع والخوف أو ما يسميه جون لوك John Locke (سلام المقابر) هو أساس العلاقة بين السلطة والمجتمع في الأنظمة الاستبدادية[1]، والتي تغيب في ظلها كليةً أبجديات ومعايير الأخلاق السياسية.

إن طغيان الدولة على الفرد والمجتمع واشتمال السلطة على مختلف نشاطات الحياة، ونفوذها إلى أدنى العلاقات والتفاصيل الحياتية بأشكالها المتعددة[2]، كلها ممارسات تؤدي إلى التعارض بين السلطة والمواطن والتي تنأى بهذا الأخير بعيدا عن المشاركة في الحياة السياسية.

4- أزمة التوزيع:

وهي الأزمة الناجمة عن التوزيع غير العادل للأدوار والموارد والحقوق والواجبات، بين أفراد المجتمع وجماعاته وأقاليمه، ومن تم تختل التركيبة المجتمعية نتيجة الشعور بالغبن وعدم المساواة، واستخدام النظام السياسي لسلطته وقدراته لانتهاك مبادئ المواطنة والعدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات وليس لتحقيقها وضمانها.

5- أزمة التغلغل:

عجز النظام عن تجسيد الإرادة المجتمعية يؤدي إلى عجزه عن ممارسة أدواره على كامل الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقيا، أو على كامل مستويات البنية المجتمعية عموديا. ويترتب على ذلك عجز

1- علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 23.

2- لتفاصيل أكثر عن موضوع أزمة الشرعية خاصة في الأنظمة السياسية العربية أنظر: خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية– مع إشارة إلى تجربة الجزائر**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 44، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

النظام عن إنجاز وظائفه والقيام بمسؤولياته ومن تم غيابه عن تفاعلات الحياة الاجتماعية، إلا بقدر ما يفرض نفسه عليها بالقوة ويضمن وجوده واستمراره قسريا.

6- أزمة الاندماج:

وهي الأزمة الناجمة عن عدم سعي أو فشل النظام السياسي في تحقيق التكامل الاجتماعي، بفعل عدم تجسيده الإرادة المجتمعية وعجزه عن توحيد قيمها وأهدافها والتعبير عنها، مما يؤدي إلى وقوع القطيعة بين المجتمع والنظام السياسي، ليصبح الصدام بينهما هو الاحتمال الأكثر ترجيحا[1].

إن هذه الأزمات المعبرة عن أزمة عامة لأي نظام سياسي ستكون بمثابة بيئة عامة مولدة لجميع مظاهر وصور تدهور الأخلاق في الحياة السياسية، بل وانعدامها في بعض الأحيان بسبب تتالي السلوكات والممارسات السلبية المتبادلة بين النظام وأطيافه المختلفة (علاقات مكونات المجتمع السياسي والمجتمع المدني) المعبرة والدالة على مستوى معين لاستشراء ظاهرة التخلف السياسي.

ثانيا: التنمية السياسية، ماهيتها ومقوماتها العملية.

ما من نظام سياسي يتحرك في فراغ إذ إلا وتكون له بيئة محيطة يتأثر بها ويؤثر فيها، والثقافة السياسية هي جزء من تلك البيئة، وعلى هذا الأساس ينطلق أنصار اقتراب الثقافة السياسية من افتراض أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية والواقع أو السلوك السياسي القائم، باعتبار هذا الأخير هو وليد الثقافة السياسية في المقام الأول. ولما كانت الثقافة السياسية السائدة هي التي تحدد السلوك السياسي فإننا سننظر إلى الثقافة السياسية باعتبارها متغيرا مستقلا Independent variable يؤثر على النظام السياسي (أو سلوكاته) باعتباره متغيرا تابعا Dependent variable ، بما يعنيه ذلك من أن شكل السلوكات السياسية المنتشرة في أي بيئة تعبر عن حقيقة وواقع الثقافة السياسية السائدة فيها، وبالتالي فإن تدهور الأخلاق السياسية يعبر عن تدهور حال الثقافة السياسية السائدة على الشاكلة نفسها، وهنا تظهر الحاجة لعمليات التنمية السياسية للارتقاء بالثقافة السياسية وبالتالي تغيير السلوكات السائدة في إطار العلاقة بين مستويات النظام الحكومية

1- علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 24.

وغير الحكومية بل وحتى المجتمعية[1]. إذا قبل التفصيل في مدلول التنمية السياسية لابد من التعريج على مفهوم الثقافة السياسية أولا:

1- شرح مفهوم الثقافة السياسية:

تشير تعاريف مصطلح الثقافة عموما، إلى خاصية الاشتراك والتراكم المسببة للإحساس بالانتماء إلى مجموعة ما من خلال عناصر الانتماء المتعلقة باللغة والأخلاق والأفكار الدينية والقيم والمعتقدات، وهو ما ورد مثلا في تعاريف كل من إدوارد تايلور (Edwared Taylor) وكذا تالكوت بارسونز (Talcott Parsons) حيث يخلق ذلك الارتباط والاشتراك والحس بالانتماء ما سماه إميل دوركهايم (Emile Durkheim) بـ "الوعي الجماعي" وذلك بفضل التماثلات الجماعية والمثل والقيم والمشاعر المشتركة بين أفراد المجتمع كافة[2].

انطلاقا من ذلك وتبعا لسياق الدراسة نأتي على تعريف آلموند Almond للثقافة السياسية حيث اعتبارها تمثل "منظومة العادات والتقاليد والمعتقدات والقيم السائدة في مجتمع ما صوب النظام السياسي، والتي تتحدد بناء عليها أشكال النقاش السياسي" وقد مثل آلموند Almond تلك المنظومة بـ (**توجهات**) الغالبية العظمى من الأفراد المعبرة عن رؤيتهم لدورهم في المجتمع صوب النظام السياسي حيث اعتبر أي ثقافة سياسية مشكلة من ثلاثة أنواع من التوجهات[3].

أ- التوجهات السياسية الضيقة: مفادها غياب توجهات الأفراد صوب النظام السياسي أو ضعفها على أساس إدراكهم أن النظام لن يستجيب لمطالبهم، ومن تم ينعدم الإحساس لدى الفرد بوجود أي دور ينبغي عليه القيام به.

ب- توجهات الخضوع: تمثل درجة عالية من توجهات الأفراد صوب مخرجات النظام السياسي إدراكا منهم بتأثيرات النظام القوية على حياتهم اليومية، لكن في المقابل هناك درجة محدودة (جدا) من توجهات الأفراد صوب مدخلات النظام السياسي إدراكا منهم بضعف قدرتهم في التأثير عليها.

ج- توجهات المشاركة: تتسم بدرجة عالية من توجهات الأفراد صوب مخرجات النظام السياسي إضافة إلى درجة عالية من التوجهات صوب مدخلات النظام، اقتناعا من الأفراد بقدرتهم على التأثير فيه.

1- جابر سعيد عوض، **النظم السياسية المقارنة(النظرية والتطبيق)**، سلسلة محاضرات، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مطبعة العشري، 2008، ص ص 65-66.

2- يوسف زدام، **الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات غير السياسية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 429، نوفمبر 2014، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 20-21.

3- جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 67.

شكل توضيحي لتوجهات الثقافة السياسية

صوب النظام السياسي

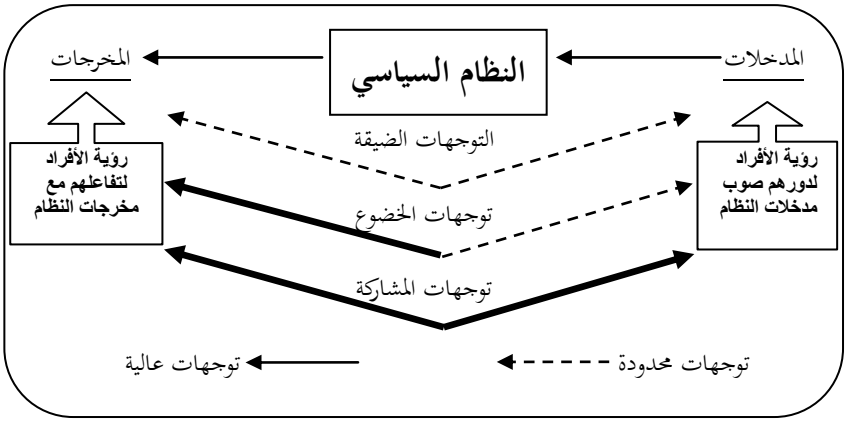

بهذه الدلالات كلها يمكن اعتبار الثقافة السياسية بأنها تمثل مجموع المواقف والتوجهات والأفكار والقيم التي تحدد شكل النشاط السياسي، أو لها أثر في الحياة السياسية وترتبط دراستها في الكثير من الحالات، بمتوسط التوجهات السياسية على المستوى الوطني وتأثيرها في إمكانات التحول أو استمرارية الأنظمة السياسية واستقرارها[1].

* إذا وتأسيسا على ما سبق نتساءل عن حال الثقافة السياسية المعبرة عن تخلف سياسي بمختلف مظاهره (الأزمات الست) الممثل لبيئة حاضنة لمظاهر انعدام الأخلاق السياسية في سلوكات الفاعلين ضمن بيئة النظام السياسي؟

عملا بالقاعدة المعتمدة من قبل آلموند Almond وسيدني فيربا Sidney Verba القائلة بأن "أي ثقافة سياسية ما هي على أرض الواقع العملي إلا خليطا من أنماط التوجهات السياسية الثلاثة" ستكون الثقافة السياسية الحاضنة للتخلف السياسي في أي مجتمع هي الثقافة التي تغلب فيها كل من التوجهات الضيقة وتوجهات الخضوع على حساب توجهات المشاركة السياسية، وقد تكون على هذه الشاكلة:

1- يوسف زدام، مرجع سابق، ص 21.

الحالة رقم: 01

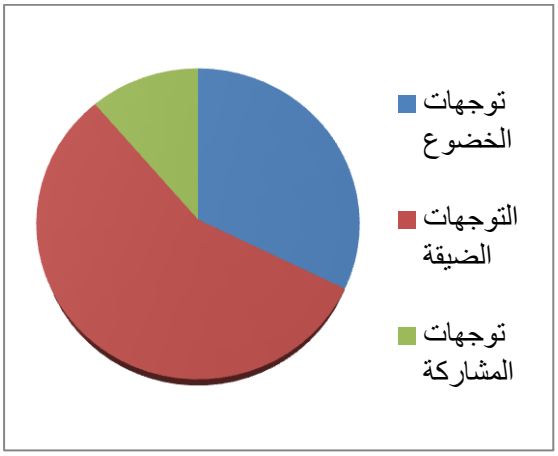

الحالة رقم: 02

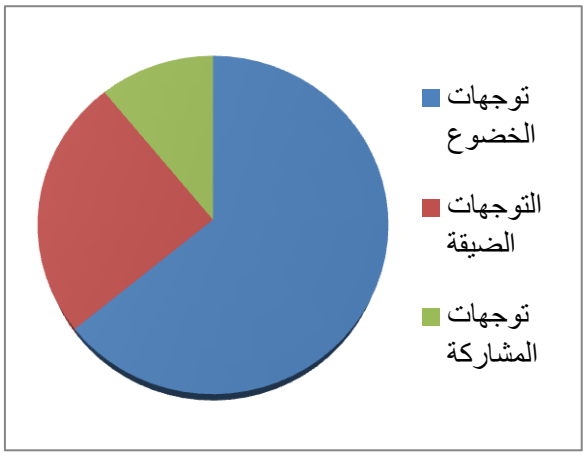

ومن هذا المنطلق سيكون من البديهي القول أنه "كلما زادت نسبة توجهات المشاركة في ثقافة مجتمع ما، كلما كان هذا المجتمع أكثر تقدما من الناحية السياسية" بمعنى الابتعاد عن دائرة التخلف السياسي وهي الوضعية التي لا يمكن أن يتأتى الوصول إليها إلا عن طريق عمليات "**التنمية السياسية**".

2- شرح مفهوم التنمية السياسية:

إذا ما أردنا التعرض لمفهوم التنمية السياسية من منطلق نظري بحت لوجدنا أن التعريفات العديدة المقدمة (التي سنستعرضها لاحقا) حول المفهوم تجعله شديد الغموض، عكس ما سنحسنه من الناحية المنهجية وذلك لأكثر من سبب، أولها لأنه كثيرا ما يقع الخلط بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة منه، وربما رآها البعض مرادفة له مثل التحديث السياسي، الانفتاح السياسي، الإصلاح السياسي، الانتقال السياسي... والسبب الثاني هو تعدد التعريفات (النظرية) التي وضعت للتنمية السياسية واختلافها وجزئيتها أحيانا أو عموميتها وتجريدها في أحيان أخرى[1].

ومن ذلك يكون من الجدير بالذكر التعرض إلى مختلف التعاريف التي جاءت في هذا الباب، وهنا نأتي على ذكر القائمة التي قدمها لوسيان باي Lucian Pye المتضمنة لعشرة تعاريف أساسية للتنمية

1- صالح بلحاج، **التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات**، مجلة أكاديميا، تلمسان: دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، العدد 1، جانفي 2013، ص 14.

السياسية والتي يمكن اعتبارها بمثابة مؤشرات معبرة ودالة على هذه العملية السياسية[1]، والتي يمكن ذكر أهمها على النحو التالي:

- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- التنمية السياسية هي الاستقرار والتغير المنظم.
- التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الشعبية.
- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغيير الاجتماعي المتعدد الأبعاد.

وقد حدد صاموئيل هنتكتن (Samuel Huntington) العناصر الأساسية للتنمية السياسية[2] في:

- ترشيد السلطة وعقلنتها.
- تمايز الوظائف والمؤسسات السياسية وتطويرها وتفعيلها.
- المشاركة السياسية لخلق علاقة متوازنة ومستقرة بين السلطة والمجتمع.

وقد اقترب الباحثون العرب من المفاهيم الغربية للتنمية السياسية حيث يصفها نبيل السمالوطي بـ "التنمية السياسية هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة تلك المشكلات... إلى جانب تمثيل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع"[3]. هذا ويقول عبد المطلب غانم عن التنمية السياسية بأنها "تمثل مجموعة التغيرات المخططة التي تتم على مستوى الأبنية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرة النظام السياسي وزيادة استجابته للنظم المجتمعية وزيادة إسهامه في تحسين قدراتها المجتمعية، الاقتصادية والسياسية والثقافية"[4].

1- Lucian Pye & Sidney Verba, **Political culture and Political development**, New Jersey: Princeton University Press , 1965, pp 45-66.

2 - Samuel Huntington,**Political order in changing societies**, New Heaven and London: Yale University Press, 1973, pp 32-35.

3- نبيل السمالوطي، **بناء القوة والتنمية السياسية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص149.

4- عبد المطلب غانم، **دراسات في التنمية السياسية**، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص 135.

هذا وإذا انتقلنا في مقابل كل ذلك إلى الشق المنهجي للمفهوم، سنجده يعبر عن عمليات تحول وتغير وانتقال من وضع تسوده مظاهر وعلاقات سياسية سلبية، إلى وضع تغلب عليه مظاهر الحداثة السياسية على مستوى النظام والمجتمع معا، بما يوحي إلى القيام بعمل لتطوير النظام السياسي[1]. وتأسيسا على ما ذكر في الحديث عن الثقافة السياسية يمكن تعريف التنمية السياسية من منظور هذا الاقتراب وعملا بمفرداته، باعتبارها العملية التي يتم بموجبها الانتقال من وضع تغلب عليه التوجهات الضيقة وتوجهات الخضوع، إلى وضع تغلب ضمنه توجهات المشاركة، وكلما زادت نسبة هذه الأخيرة كلما ارتفع مستوى التنمية السياسية والعكس صحيح[2]. ومن كل ذلك سنجد بأن المشاركة السياسية ستمثل المؤشر الرئيس الدال على عمليات التنمية السياسية، وهو ما سنأتي على التفصيل فيه ضمن المحور الرابع من الدراسة.

وتماشيا مع اتجاه وأهداف الدراسة يمكن القول عن التنمية السياسية بأنها تمثل عملية انتقال وتحول تجعل النظام يكتسب قدرات ومرونة تؤهله لاستيعاب مختلف التغيرات التي تطرأ على المجتمع، أو بعبارة أخرى إذا ما أسقطنا التحليل على نظم دول العالم الثالث ستمثل "التنمية السياسية في محصلاتها عملية انتقال منظم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية"[3].

ثالثا: جدلية علاقة الحكم الراشد بأخلقة الحياة السياسية.

سنحاول ضمن هذا الإطار إلى حد ما تجنب الخوض في المناقشات والمجادلات النظرية –التي غالبا ما تكون أيديولوجية تعبر عن المنظومة القيمية للباحث مهما حاول أن يكون موضوعيا– حول المضامين التي ينبغي إعطاؤها لمفهومي الحكم الراشد وأخلقة الحياة السياسية، حيث سنرتبط بالواقع ومعطياته لنستمد منه المضامين التجريبية التي يحال عليها هذين المفهومين، انطلاقا من العلاقة التي يربطها بينهما متغير التنمية السياسية، باعتبار أحدهما يمثل متغيرا مستقلا والثاني سيكون متغيرا تابعا.

1- علي الحاج، مرجع سابق، ص ص 15-19.

2- جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص 74.

3- عياد محمد سمير، **إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي**، مجلة أكاديميا، تلمسان: دار كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، العدد 1 جانفي 2013، ص 99.

* هو أثر غير مباشر على اعتبار أن هذه العلاقة غير ممكنة إلا بوجود متغير وسيط والمتمثل في متغير التنمية السياسية.

بناء على ذلك سنطرح الإشكال الذي من المفروض الفصل فيه وهو: أيٌ من متغيري الحكم الراشد وأخلقة الحياة السياسية يكون بمثابة المستقل الذي يحدث أثره غير المباشر * على مؤشرات المتغير الثاني الذي سيمثل ضمن هذه العلاقة متغيرا تابعا. ومن هذا المنطلق نتساءل: هل يمكن أن تُرسى دعائم الحكم الراشد من دون مجتمع قائم على مبادئ الأخلاق السياسية؟ ومقابل ذلك في حالة غياب هذه الأخيرة هل يمكن استتبابها في الحياة السياسية من دون ثبات قواعد ومظاهر الحكم الراشد؟

1- إذا ما نظرنا إلى مسألة أخلقة الحياة السياسية، ليس من حيث إمكانية إرساء قواعد ممارستها في هذا المجتمع أو ذاك، وإنما من حيث ضرورة توفير شروطها وإفراز آلياتها والعمل بها من منطلق كونها تمثل الإطار اللازم لتمكين الأفراد من ممارسة حقوق المواطنة كاملة، من دون أي حاجز أو عائق من جهة، وكذا تمكين الحاكمين من الشرعية والمشروعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى —خصوصا لدى الدول حديثة العهد بالديمقراطية– لوجدنا بأن الحياة السياسية المثالية هي تلك البيئة التي تساعد على إرساء أركان الحكم الراشد عن طريق آليات وعمليات التنمية السياسية.

إن أخلقة الحياة السياسية كمبدأ، أي كإطار لممارسة الحقوق السياسية كاملة، هي سابقة على القنوات والمؤسسات التي يمارس في إطارها وبواسطتها الحكم الراشد .صحيح أن ممارسة الحقوق السياسية بشكل طبيعي إنما تتم وتتأتى عبر ما نسميه "مؤسسات الحكم الراشد" (مجتمع مدني + مجتمع سياسي) ولكن الأمر الذي لا يجب أن يغيب عن أذهاننا، هو أن قيام هذه المؤسسات هو جزء من أخلقة الحياة السياسية في حد ذاتها، إذ بممارسة الحقوق السياسية كاملة وبشكل طبيعي تسهل عمليات إرساء قواعد ومؤسسات الحكم الراشد، وبتغلغلها في جسد المجتمعين السياسي والمدني تتعمق الممارسات عند أقصى مستويات ودرجات الحداثة السياسية[1].

إن أخلقة الحياة السياسية هي وحدها القادرة على مأْسسة وقولبة عمليات التحول الكبرى من الدولة التقليدية إلى الدولة شبه الديمقراطية وصولا إلى الدولة الديمقراطية الحقة[2]، وبناء على ما سبق ستكون

1- محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**، في: مجموعة من الباحثين، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 195. بتصرف

2- المرجع نفسه، ص 197. بتصرف

الحياة السياسية المبنية على أساس المبادئ الأخلاقية بمثابة المتغير المستقل الذي يؤثر على مؤشرات المتغير التابع المتمثلة في آليات ودعائم الحكم الراشد.

إن ما يستحق منا عناية خاصة، هو الانتباه إلى احتمال ظهور معالم الحكم الراشد داخل مجتمعات غير متفقة وغير حاضنة لقواعد أخلقة الحياة السياسية –وهي ظاهرة أقرب إلى الاستثناء–. فالمفروض أن المجتمع الذي لا يحتاج إلى أخلقة الحياة السياسية في ظل حالة من التخلف السياسي مستشري، وتحوله نحو الانحطاط والتراجع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا كذلك، هو مجتمع غير مستعد وغير جاهز لترسيخ مظاهر الحكم الراشد.

2– لكن في الشق المقابل إذا نظرنا إلى هذه العلاقة من زاوية كيفية ونهج أخلقة الحياة السياسية طرحنا الإشكال التالي: ما هي الفواعل والمؤسسات التي ستمكننا من أخلقة الحياة السياسية في ظل تخلف سياسي مستشري على أكثر من مستوى؟ أو بعبارة أخرى ما هي أنسب بيئة حاضنة لآليات أخلقة الحياة السياسية؟.

من منطلق القاعدة والمسلمة القائلة بضرورة إخضاع المجتمعات المتخلفة والنامية إلى معايير وأسس الحكم الراشد، سنجد بأن هذا الأخير سيكون بمثابة الأرضية الأكثر ملائمة لتسريع وتيرة وضمان نجاح أي تجربة ومحاولة لأخلقة الحياة السياسية.

إن الحكم الراشد كآلية لتقرير المصير الوطني يحقق فائدة مزدوجة، إذ أنه يسمح بخلاص فعلي من التقليد العقيم بالنسبة لتلك الأنظمة التي ضيعت عقودا من الزمن لتجد نفسها أمام طريق مسدود بلا خيارات، أما الفائدة الثانية فهي أن هذا النوع من تقرير المصير يسمح بتأسيس حكامة ملائمة (أخلقة الحياة السياسية) تكون بمثابة الرافعة لأي نوع من الأنشطة المجتمعية –السياسية بدرجة كبيرة– والوسيلة المحفزة لتلاحم وطني حول مشروع يحقق التنمية المستدامة[1].

إن إرساء قواعد الحكم الراشد تنطوي على تشكيل مؤسسات مجتمعية قادرة على تثبيت تلك القواعد، وفي ظل "تدهور الأخلاق" الذي بلغته العديد من المؤسسات عبر مختلف الأنظمة –التي تعاني تخلفا سياسيا– فإنه لم يكن في الإمكان التغاضي عن الدور التي تلعبه مؤسسات الوقاية ومكافحة الفساد وتفعيل

1- محمد بوسلطان (محرر)، **الحكم الراشد: الرقابة والمسؤولية**، وهران: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص 5.

الديمقراطية وحرية التعبير ونزاهة الانتخابات،[1] في خلق البيئة التي ستوفر الظروف والجو الملائم لأخلقة الحياة السياسية.

وعلى أساس ما سبق سيكون الحكم الراشد بمثابة الشرط المنوط على الأنظمة الداعية إلى أخلقة الحياة السياسية لديها الاستجابة له بداية، وهنا سيكون الحكم الراشد بمثابة المتغير المستقل المؤثر في آليات أخلقة الحياة السياسية.

وكخلاصة عن هذا المحور ومن العلاقة 1 والعلاقة 2 نقول بأن محصلة التفاعل بين المتغيرات الثلاثة الحكم الراشد، التنمية السياسية وأخلقة الحياة السياسية قائم على التأثير المتبادل بين متغيري الحكم الراشد وأخلقة الحياة السياسية بحيث تكون التنمية السياسية بمثابة المتغير الوسيط المحدث لأثر كل متغير في الاتجاهين إذ لا يمكن تخيل أحد المتغيرين سائد في مجتمع سياسي ما دون الثاني –مهما كانت طبيعة ذلك المجتمع– مثلما لا يمكن تخيل وجود أثر متبادل بين المتغيرين دون متغير التنمية السياسية. وهو ما يجعلنا نعتبر أن العلاقة بين الحكم الراشد وأخلقة الحياة السياسية، ليست علاقة أحادية الاتجاه uni-directional، يكون الحكم الراشد أو أخلقة الحياة ضمنها متغيرا تابعا أو مستقلا على الدوام، بل إن الصحيح الذي يدعمه الواقع العملي يُظهر العلاقة دائرية circular، على أساس أن قواعد الحكم الراشد تتأثر بآليات أخلقة الحياة السياسية وتؤثر عليها في ذات الوقت، وهو ما يجعل كلا منهما متغيرا مستقلا وتابعا في الوقت ذاته مثلما سنوضحه من خلال الشكل التالي:

1- مصطفى تراري ثاني، **مقدمة** في: محمد بوسلطان (محرر)، **الحكم الراشد: الرقابة والمسؤولية**، وهران: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013، ص ص 7-9.

شكل *توضيحي لعلاقة*

***الحكم الراشد بأخلقة* الحياة السياسية**

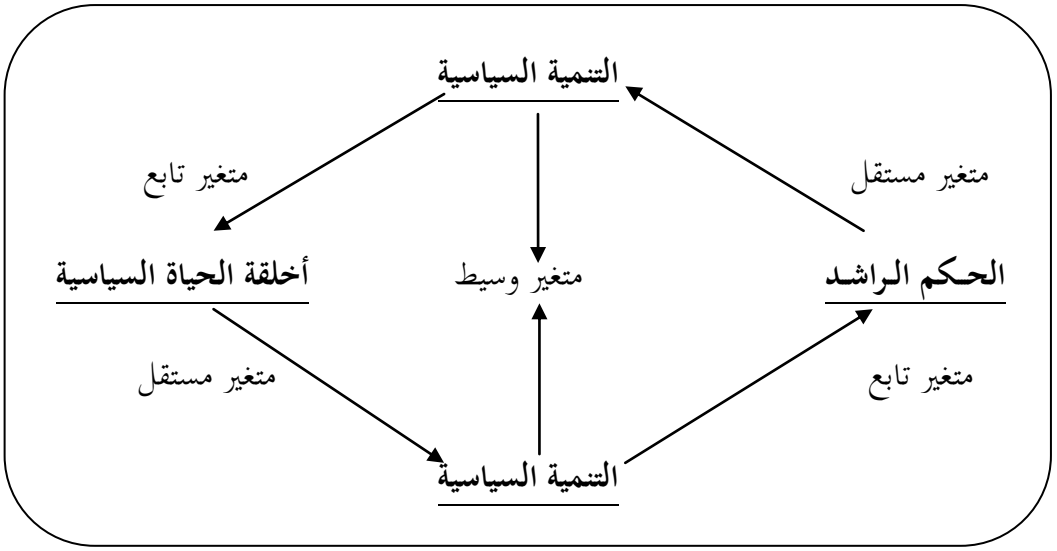

رابعا: المشاركة السياسية والآثار المترتبة عن تفعيل التنمية السياسية

من الجدير بالذكر قبل التفصيل في هذا العنصر شرح مفهوم المشاركة السياسية إجرائيا من أجل تبيان مواطن ارتباطه بموضوع الدراسة عموما وعمليات التنمية السياسية على وجه الخصوص، من منطلق أن المشاركة السياسية قد ارتبطت منذ ظهورها بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تشهد تحولات نحو الديمقراطية.

ومن جملة التعاريف المقدمة عن موضوع المشاركة السياسية نأتي على ذكر ما جاء على لسان السيد عبد الحليم الزيات حيث عرف المشاركة السياسية على أنها "عملية طوعية رسمية تنم عن سلوك منظم، مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني ورشيد ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية"[1]. تأسيسا على هذا التعريف يمكن تبيان أهمية المشاركة

1- السيد عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: الأبعاد المعرفية والمنهجية**، الجزء 2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 86.

السياسية باعتبارها المحرك الرئيسي لعملية التنمية الشاملة المرتكزة على الإرادة الحرة للمواطنين التي يمارسون عن طريقها أدوارا وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية يتقدمها المشاركة في صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها[1].

من هذا المنطلق وعملا بمفردات مفهوم المشاركة السياسية إجرائيا، سيكون لزاما علينا التساؤل عن الوضع الذي نتأكد ضمنه من ترسخ مبادئ أخلقة الحياة السياسية وإرساء قواعد وآليات الحكم الراشد في أي نظام سياسي؟

منهجيا، التأكيد على عملية التنمية السياسية سيوصلنا إلى وضعٍ من الثقافة السياسية أطلق عليه آلموند Almond وفيربا Verba مسمى "الثقافة المدنية"، التي تتحقق عبر القوى الجدلية للتغيير التي تدفع في اتجاه الانخفاض التدريجي في التوجهات الضيقة وتوجهات الخضوع لصالح الزيادة التدريجية في توجهات المشاركة، حتى نصل إلى ثقافة تغلب عليها توجهات المشاركة بدرجة كبيرة[2]، حيث تهتم الغالبية العظمى من المواطنين ليس فقط بمخرجات النظام السياسي بل أيضا بمدخلاته نظرا لإيمانهم بقدرتهم في التأثير عليها.

أما عمليا وتأسيسا على ما ذكر في المحور الثاني من هذه الدراسة و الذي ظهر فيه الهدف من التنمية السياسية، تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وسلوكاته السياسية لإقامة نظام سياسي متمايز بنيويا ومؤسسيا ومتخصص وظيفيا، وقادر وفاعل إنجازيا يمارس سياسة وضعية عقلانية أساسها **المشاركة الشعبية** في العملية السياسية لبلوغ مستوى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، والاستجابة الفعالة للمطالب والمتغيرات الداخلية والخارجية[3]. ووفقا لهذا كله، فإن تحقيق أهداف التنمية السياسية يشترط تشاركية سياسية تضمن أوسع صيغ الإسهام المجتمعي في بناء النظام السياسي واختيار أفكاره وبرامجه وسياساته ومؤسساته وأشخاصه وتحديد أهدافه وسائله وأساليبه، وذلك ضمانا لحضور ومشاركة مختلف الفاعلين في العملية السياسية وفاعليتها فيها.

بناء عليه وتبعا لتعريف لوسيان باي Lucian Pye للمشاركة السياسية باعتبارها تمثل "مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية... وأن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية باشتراك

1- لعجال أعجال محمد لمين، **إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم**، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة: جامعة محمد خيضر، العدد 12، نوفمبر 2007، ص 244.

2- جابر سعيد عوض، مرجع سابق، ص ص 74-75.

3- علي عباس مراد، مرجع سابق، ص 31.

الجماهير في العمل السياسي"[1]، ستكون المشاركة السياسية بمثابة التجسيد العملي لفكرة الديمقراطية وتطبيقاتها المتنوعة –باعتبارها أحد مؤشرات كل من الحكم الراشد وأخلقة الحياة السياسية– والتي تدور كلها حول محور أساسي واحد، هو حكم الشعب لنفسه بنفسه من خلال إشراك جميع المواطنين بفرص وأدوار متساوية في كل جوانب العملية السياسية ومراحلها.

على أساس ذلك كله ومنه، ستكون المشاركة السياسية بمثابة الإطار الذي من خلاله وبواسطته وفي إطاره يمارس المجتمع المدني حقه ودوره في رسم السياسات واتخاذ القرارات التي تحدد توجهاته بما في ذلك ما يتعلق منها بالتنمية ونماذجها وعملياتها الفرعية، فلا يكون أي من تلك القرارات مفروضا عليه قسرا ودون موافقته، ولا ينفذ دون علمه أو مشاركته[2]، ليكون للمشاركة موقع القلب بالنسبة لباقي شروط التنمية في مواجهة أزمات النظام السياسي وتجاوز حالة التخلف السياسيين إرساءً لأركان الحكم الراشد وترسيخا لآليات الأخلقة السياسية.

خاتمة:

لقد خلصت هذه الدراسة من تفاصيل ثناياها إلى التأكيد منهجيا في المقام الأول على خطأ الافتراض الثالث، من منطلق أن البحث قد أظهر بأن التنمية السياسية تمثل متغيرا وسيطا ضمن العلاقة الثلاثية من حيث أنه يتولى نقل الأثر والتأثير المتبادل بين كل من أركان الحكم الراشد وآليات التنمية السياسية. أما من الناحية العملية فقد أثبت البحث صحة كل من الافتراض الأول والثاني من منطلق أن الأزمة السياسية تمثل لب وجوهر معضلة التخلف الشامل الذي تعيشه دول العالم الثالث، الأمر الذي تطلب ضرورة تحريك وتفعيل آليات التنمية السياسية لإنجاح أي محاولة تنموية شاملة ومتنوعة الأبعاد (اقتصادية واجتماعية وثقافية...). وفي هذا الإطار ذاته وجدنا بأن تدهور الأخلاق السياسية، سببته مجموعة من الظروف التي جعلت المواطن يعزف شيئا فشيئا إن لم يكن كلية عن العمليات السياسية والارتياب منها. وعليه كان العملي والأولوي تفعيل آليات المشاركة والمساهمة الشعبية في الحياة السياسية في ظل قواعد تنظيم عمل المؤسسات وتفعيلها منهجيا وعمليا على أسس أخلاقية بما يؤسس لقيام حكم راشد مكتمل الأركان ومتوازن القواعد.

1- Lucian Pye & Sidney Verba, Op Cit, p 69.

2- علي عباس مراد، مرجع سابق ، ص 33.